أكد أن سورية لم تجبر على الانضمام لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

المقداد لنظام أردوغان وميليشياته: لا تختبروا صبر سورية

سامر ضاحي

حذر نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد النظام التركي والتنظيمات الإرهابية المسلحة المدعومة منه التي تواصل عدم الالتزام بـ«اتفاق إدلب» من أن «صبر الدولة السورية له حدود»، وأشار إلى أن صواريخ «إس ٣٠٠» وغيرها من الأسلحة التقليدية عززت الردع السوري في مواجهة العدو الإسرائيلي.

وفي رده على سؤال لـ«الوطن» حول مدى صبر سورية على عدم التزام تركيا باتفاق إدلب، قال المقداد: إن المسألة ليست مسألة الصبر، لكن على الدولة التركية أن تنفذ تعهداتها بموجب اتفاق سوتشي، وأن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها لأن ذلك من مسؤولياتها، ونحن نعرف أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات، لأن التنظيمات الإرهابية في تلك المنطقة تأتمر بالأوامر التركية».

ورداً على سؤال آخر لـ«الوطن» حول إمكانية دخول الجيش العربي السوري في مواجهة مع جيش الاحتلال التركي الموجود في شمال غرب سورية، قال المقداد: «نحن نريد حل كل هذه المشاكل في إطار تسوية أوضاع المواطنين، والمصالحات الوطنية، والحفاظ على البنى التحتية، وهذا هو الحل الأفضل الذي وجدت سورية أنه يلبي تطلعاتها، ونأمل من الدولة التركية ومن المجموعات المسلحة أن تفهم أن صبر الدولة السورية له حدود».

وشدد المقداد الذي كان يتحدث بعد مشاركته بندوة في مكتبة الأسد حول كتاب «سورية والكيميائي- بالوقائع والوثائق»، على أن الدولة «ستستعيد سلطتها على ما تبقى من أراض لم تحرر بعد، سواء في الشمال الغربي في إدلب أو في ما يسمى «شرق الفرات»، لأن هذه الأراضي هي الأغلى والأقرب إلى قلب جميع السوريين».

وأضاف: «لذلك لا يتوهمن أحد أن سورية ستتأخر في الاستجابة لطلبات مواطنيها سواء في إدلب أو في شمال سورية من أجل عودة هذه الأرض الغالية إلى حضن الدولة السورية».

وخلال الندوة شدد المقداد على أن سورية لم تجبر ولم تُلزم على الانضمام لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إطلاقاً بل اتخذت قرارها بكل حرية وفي إطار سيادتها واستقلالها واستجابتها لمتطلبات الأوضاع داخل سورية وفي المنطقة والعالم، مشيراً إلى أنه عندما تتوافر أدوات الردع العادية التقليدية فإنه لا حاجة للتفكير باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

ورداً على سؤال «الوطن» حول دور منظومات «إس ٣٠٠» الروسية التي تم تزويد سورية بها مؤخراً في تعزيز هذا الردع، قال المقداد: هذه الأسلحة أضافت وعززت الردع، وهذه الأنواع من الأسلحة وغيرها هي من أساليب المواجهة لمخططات الأعداء على سورية، من خلال استخدام أسلحة تقليدية وليس أسلحة دمار شامل، وفي كل الحالات سورية تدافع عن نفسها في مواجهة التهديدات سواء كانت إسرائيلية أو غربية.

وأضاف: نحن لم نهاجم أي من الغرب في حين هم هاجموا مركز الدراسات والبحوث العلمية في دمشق، وتزوره بعثات التحقيق، وكان على أميركا ألا تقصفه لأنه محمي دولياً، وأكبر دليل على كذب أميركا والغرب أنها عندما دمرت المعهد رقم ٦٠٠٠ في مركز البحوث العلمية لم تجد أي شيء.

وخلال الندوة تحدث المقداد عن تاريخ برنامج سورية الكيميائي، وقال: في منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات في القرن الماضي، بدأت الأوضاع الدولية تتغير وأصبح الاتحاد السوفييتي على حافة النهاية، فكان لا بد من إيجاد أي شيء لردع «إسرائيل» في حال قررت اجتياح سورية فلم يكن أمامنا سوى هذا البرنامج، والسلاح الكيميائي هو سلاح الفقراء الذي يمكن أن يكون رادعاً لها، فتم تطوير برامج في هذا المجال وهي برامج لم تكن معقدة.

وعن أسباب عدم انضمام سورية سابقاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، اعتبر المقداد، أن في مقدمتها كان التضامن العربي وخاصة في إطار العمل المشترك في مجال نزع السلاح مع مصر، حيث كان الاتفاق معهم «أن ننضم معاً»، موضحاً أن مصر لم تنضم للاتفاقية بعد لأنها تشترط انضمام «إسرائيل».

أما السبب الثاني الذي ذكره المقداد، فكان «في مجال إيجاد الطريق الذي من خلاله نستطيع الانضمام إلى هذه الاتفاقية بشكل إجرائي، في حين كان السبب الثالث عدم توافر الإمكانات المادية الكافية لإتلاف هذه الأطنان التي كلفت أميركا مئات ملايين الدولارات لإتلافها».

وتطرق المقداد إلى نية الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنهاء معاهدة القوى النووية متوسطة المدى، مع روسيا، معتبراً أن «ترامب يريد اليوم بعث سباق جديد للتسلح لا يهدد الأمن والسلم بين دولتين كبيرتين هما روسيا وأميركا بل سيضر بشكل أساسي بالدول الأوروبية».

ولفت إلى أن مزاعم ترامب أنه ينوي تجنيب سورية من استخدام الأسلحة الكيميائية «هو العهر الحقيقي ولا أجد كلمة أخرى».

من جانبه رأى عضو مجلس الشعب أحمد مرعي مؤلف كتاب «سورية والكيميائي- بالوقائع والوثائق»، في تصريح لـ«الوطن» أن الولايات المتحدة مستمرة باستخدام ذريعة الكيميائي ضد الدول التي لا توافق على سياساتها في المنطقة، ولكنها ليست قادرة على فرض شروطها على سورية بسبب التزام الأخيرة بكل ما تفرضه اتفاقية «حظر الكيميائي».

نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال ندوة في مكتبة الأسد حول كتاب «سورية والكيميائي- بالوقائع والوثائق» (الوطن)

«النصرة» تنقل شحنة «كيميائي» من معرة مصرين إلى جسر الشغور

وكالات

كشفت تقارير إعلامية عن قيام مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي بنقل شحنة من غازي الكلور والسارين من بلدة معرة مصرين بريف إدلب إلى منطقة جسر الشغور، بإشراف عناصر من تنظيم «الخوذ البيضاء»، في دليل جديد على ارتباط الأخيرة العضوي بـ«النصرة» وانكشاف دورها المفضوح في مجال الاستفزاز الكيميائي.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية، عن مصادر مقربة من قياديين في ميليشيات مسلحة تنشط بمحافظة إدلب، تأكيدها أن «إرهابيي «النصرة» قاموا بعد ظهر السبت بنقل مواد كيميائية من بلدة معرة مصرين بريف إدلب الشمالي إلى منطقة جسر الشغور».

وأوضحت المصادر، أن الشحنة الكيميائية مكونة من أسطوانات تحوي غاز السارين وأخرى تحوي غاز الكلور، وتم نقلها بوساطة شاحنة «تبريد» كالتي تستخدم بنقل مشتقات الألبان، وذلك بإشراف عناصر من تنظيم «الخوذ البيضاء» ومعهم عدد كبير من مسلحي ميليشيا «الحزب التركستاني» (المسلحون الصينيون المسمون بالإيغور والمدعومون من النظام التركي).

ويرى مراقبون أن مساعدة «الخوذ البيضاء» لـ«النصرة» في هذا الأمر، دليل جديد على تكشف مدى ارتباطها العضوي بالتنظيمات الإرهابية وتكشف لدورها المفضوح بشأن الكيميائي، كما أن مشاركة «الإيغور» في ذلك، يكشف مدى تورط النظام التركي في تلك المسألة.

وتأسس تنظيم «الخوذ البيضاء» في تركيا عام ٢٠١٣ بتمويل بريطاني أميركي غربي، وأثار تحديد نطاق عمله في أماكن انتشار التنظيمات الإرهابية حصراً الكثير من علامات الاستفهام حولها، كما كشفت العديد من الوثائق أن «الخوذ البيضاء» تعمل للتحضير والترويج لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين لاتهام الجيش العربي السوري.

وأوضحت المصادر، أن تنظيم «النصرة» استنفر عدداً كبيراً من مسلحيه ونشرهم في محيط إحدى المزارع الجنوبية لبلدة معرة مصرين أثناء إخراج الأسطوانات المذكورة منها، وتحميلها في شاحنة التبريد.

وفي ٢٢ من شهر أيلول الماضي نقلت «سبوتنيك» عن مصادر مطلعة، في محافظة إدلب تأكيدها أن «النصرة» سلمت ست عبوات تحوي غاز السارين وغاز الكلور لمسلحي تنظيم «أنصار التوحيد» المبايع لتنظيم داعش الإرهابي، والذي انتشر مؤخراً في بعض مناطق ريف حماة الشمالي وريف اللاذقية الشمالي الشرقي، مشيرة إلى أن ثلاث عبوات مماثلة لم يعرف مصيرها بعد مقتل عناصر من «الخوذ البيضاء» كانوا ينقلونها لتسليمها إلى جهة غير معروفة في الريف الشمالي الشرقي لإدلب عند الحدود الإدارية مع محافظة حلب.

وقبل ثلاثة أيام وقع انفجار ضخم داخل معمل للتنظيمات الإرهابية تستخدمه لتصنيع وتحضير المواد الكيميائية بإشراف خبراء أجانب من جنسيات تركية وبريطانية وشيشانية في بلدة ترمانين القريبة على بعد نحو ١٥ كم من الحدود التركية وتسبب الانفجار بمقتل ٩ خبراء أجانب ومعهم اثنان من عناصر «الخوذ البيضاء».

الهدوء يسيطر على «منزوعة السلاح»

تحركات مريبة لـ«النصرة» شمالاً... وميليشيات تسحب «الثقيل» غرب حلب!

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

بينما سيطر الهدوء الحذر على المنطقة «المنزوعة السلاح» في شمال غرب البلاد، قامت ميليشيات محسوبة على تركيا بسحب سلاحها الثقيل من حيي جمعية الزهراء والراشدين غرب حلب تنفيذاً لـ«اتفاق إدلب».

بموازاة ذلك قام تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي بنشر مسلحين مما يسمى «قوات النخبة» لديه في ريف إدلب الشمالي قرب معبر باب الهوى، ومزق ما يسمى «علم الثورة» في إحدى بلدات غرب حلب.

وساد أمس هدوء حذر منطقة «منزوعة السلاح» في ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي الشرقي المحددة بموجب «اتفاق إدلب» المعلن في ١٧ أيلول الماضي، ولم يسجل فيها حتى ساعة إعداد هذه المادة مساء أمس أي خرق أمني يذكر. وباستثناء دك الجيش بمدفعيته الثقيلة تحركات لميليشيات مسلحة ترفع شارات «النصرة» في أطراف مدينة اللطامنة بريف حماة الشمالي رداً على محاولة هذه الميليشيا خرق «اتفاق إدلب»، لم يشهد الوضع العام في هذا الريف أي حدث لافت.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن» أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة تتابع بدقة مجريات الوضع الميداني الراهن وتراقب تحركات المجموعات الإرهابية، وتتدخل لمنعها من تسجيل أي خرق أو اعتداء على نقاط الجيش أو القرى في سهل الغاب الغربي، موضحاً أن إرهابيين اثنين قتلا وأصيب آخرون بانفجار عبوة ناسفة زرعها مجهولون في حي القصور بإدلب، وعزا تصاعد الاقتتال بين الإرهابيين إلى محاولات تصفية فيما بينهم نتيجة الخلافات الحادة في المواقف من تطبيق «اتفاق إدلب».

من جهته، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن «اتفاق إدلب» دخل يومه السابع على التوالي دون أي تغييرات على خريطة المنطقة «المنزوعة السلاح»، في ظل مواصلة المخابرات التركية مساعيها لإقناع «الجهاديين» بالانسحاب من تلك المنطقة، الممتدة من جبال اللاذقية الشمالية الشرقية، مروراً بريفي إدلب وحماة، وصولاً إلى الضواحي الشمالية الغربية لمدينة حلب، وذلك بعد فشلها في المرات السابقة بإقناعهم.

بدوره لفت موقع «الميادين نت» إلى أن ميليشيا «فيلق الشام» وزميلتها «ثوار الشام» سحبتا الآليات الثقيلة من حي جمعية الزهراء غرب حلب تنفيذاً للاتفاق، ما يؤكد أن سحب السلاح الثقيل لم يجر في موعده المحدد في ١٠ الشهر الجاري على أكمل وجه.

وبحسب الموقع، بدأت كلتا الميليشياتين مع «حركة نور الدين الزنكي» بسحب الآليات الثقيلة كالدبابات والراجمات والمدافع الثقيلة من حي الراشدين غرب حلب، ونقلوا تلك الأسلحة إلى قريتي كفرلوسين والشيخ سليمان بالقرب من مدينة دارة عزة، ومنطقة المواصلات في الأتارب غرب حلب، مؤكداً أن المسلحين ما زالوا في المنطقة «المنزوعة السلاح» بالسلاح الخفيف وبعض الأسلحة الثقيلة.

ووفق «المرصد» فإن «النصرة» اعتقلت أحد «الجهاديين» من الجنسية المصرية وذلك من النقطة التي يتواجد فيها بمنطقة ريف المهندسين غرب مدينة حلب، وتم اقتياده إلى جهة مجهولة وذلك بعد ١١ يوماً من قتل أحد متزعميها أبو الليث المصري، في جنوب بلدة كفرنبل، في القطاع الجنوبي من ريف إدلب.

ويعتبر الإرهابي في صفوف «النصرة» أبو اليقظان المصري من أبرز متزعمي التنظيم الرافضين لـ«اتفاق إدلب» والذي يقوم بالتحريض ضده.

وبحسب «المرصد» أيضاً، داهمت قوة من «النصرة» مؤلفة من عدة آليات عسكرية مدججة برشاشات ثقيلة بلدة باتبو بريف حلب الغربي، وأقدم مسلحوها على «تمزيق رايات ما يسمى «الثورة السورية» التي جرى تعليقها في «ساحة الحرية» في البلدة.

وأشار إلى تعزيزات أرسلها التنظيم إلى مناطق متفرقة من ريف إدلب الشمالي عند الحدود مع لواء اسكندرون المحتل، في دير حسان وباب الهوى وقاح ومناطق أخرى شمال إدلب وغرب حلب. وأوضح نشطاء على «فيسبوك» أن التنظيم أعاد ترتيب حواجزه وسحب جميع مسلّحيه المتواجدين على الحواجز في ريف إدلب الشمالي وتحديداً قرب معبر باب الهوى وتم استبدالهم بمسلّحين جدد تابعين لما يدعى «قوات النخبة» في «النصرة» ونشر رشاشات ومدافع «٢٣» على تلك الحواجز.

من جهة ثانية، تواصل الفلتان الأمني في مناطق سيطرة «النصرة»، ولفت نشطاء على «فيسبوك» إلى إصابة ٥ مسلحين من ميليشيا «اللواء ٥١» التابعة لما يسمى «الجيش الحر» المدعوم من تركيا، إثر انفجار لغمين زرعهما مسلحون مجهولون، قرب مقرين تابعين لـ«اللواء»، في قرية تلالين بريف حلب الشمالي، على حين أسفر انفجار عبوة ناسفة في حي القصور بمدينة إدلب عن إصابات بين مدنيين ومسلحين، وزعمت مواقع معارضة أن السيارة كانت توزع المساعدات في شارع القصور بمدينة إدلب، مؤكدة مقتل ٤ مدنيين على الأقل.

أما «المرصد» فأكد مقتل ٣٦٨ شخصاً على الأقل، في أرياف إدلب وحلب وحماة، منذ الـ٢٦ من نيسان الفائت بسبب عمليات القتل التي يقوم بها مجهولون.

إلى عفرين، فقد أكد «المرصد» أن الميليشيات المدعومة من تركيا واصلت انتهاكاتها بحق من تبقى من أهالي المدينة والتحكم في قوتهم اليومي وسرقة أرزاقهم، لاسيما سرقة الزيتون الذي بدأ موسمه خلال الأيام السابقة، موضحاً أن ميليشيا «السلطان مراد» أقدمت على منع أهالي قرية بعرافا بناحية شران في ريف عفرين من دخول أراضيهم لقطف الزيتون، مشترطاً حصوله على نسبة ٣٠ بالمئة من المحصول، على حين أقدم مسلحو «فرقة الحمزة» على سرقة عدة حقول زيتون تعود ملكيتها لمواطنين أكراد جرى تهجيرهم من قراهم وذلك في قرية قرزيحل بريف عفرين.

ويوم أمس أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أن الجانب الروسي في لجنة الهدنة الروسية التركية في سورية، رصد ٥ خروقات لنظام وقف إطلاق النار خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة، (٣ في اللاذقية و٢ في حلب) ولم يرصد الجانب التركي أي انتهاكات.

دمشق: بيان باريس حول الرقة دليل على سياستها التدميرية

الوطن - وكالات

نددت دمشق بما تضمنه بيان وزارة الخارجية الفرنسية حول ما وصفه بـ«ذكرى تحرير مدينة الرقة» من تنظيم داعش الإرهابي، واعتبرت أنه «دليل ولا أوضح على السياسة الخبيثة والتدميرية التي تنتهجها الحكومة الفرنسية إزاء سورية».

وقال مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء: لقد شهد العالم أجمع التدمير الممنهج الكامل لمدينة الرقة من قبل «التحالف الدولي» المزعوم والجثث المتفسخة للمدنيين الأبرياء في شوارع المدينة وتشريد من بقي من سكانها دون مأوى الأمر الذي يرقى إلى جرائم الإبادة التي تستوجب المحاسبة في الوقت الذي تم فيه فتح ممرات آمنة لخروج إرهابيي داعش تحت حماية قوات التحالف الأميركي الفرنسي وذلك لاستخدامهم في أماكن أخرى بهدف تعقيد الأزمة في سورية وإطالة أمدها بما يخدم أجندات الغرب الاستعماري».

وأضاف المصدر: إن «الدعم الذي تحدث عنه البيان الفرنسي لبعض المجموعات في سورية دليل ولا أوضح على السياسة الأسود الزاخر بالجرائم بحق الشعوب، والرأي العام الفرنسي وأصحاب الضمائر الحرة مطالبون بفضح حملة الأكاذيب الفرنسية التي تلطخ سمعة فرنسا في العالم لأنها ارتضت لنفسها أن تكون تابعا صغيرا لسياسات الإدارة الأميركية متنكرة للنهج الاستقلالي الديغولي الذي أعطى لفرنسا مكانتها وسمعتها في العالم».

وفي ٢٠ تشرين الأول العام الماضي، أعلنت «قوات سورية الديمقراطية -قسد» تحرير كامل مدينة الرقة، وذلك عقب اتفاق بين «التحالف» وداعش أمن فيه الأول انسحاب مسلحي التنظيم بأمان خارج المدينة، وتوجيههم إلى قتال الجيش العربي السوري.

وكان وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، قال يوم الجمعة الماضي في بيان: إن «تحرير الرقة هو ضربة قاسية وحاسمة إلى داعش التي استعملت المدينة للتخطيط لعدة اعتداءات».

ورحب البيان بـ«شجاعة القوات التي حاربت داعش في إطار التحالف الدولي»، خاصا بالذكر القوات الفرنسية، دون أن يلفت إلى أن هذه القوات نفسها تحتل أراضي سورية، وتتعامى عن اجتثاث التنظيم في جيب صغير في شرق دير الزور.

وقال لودريان: إن الحرب على الإرهاب «لم تنته بعد»، دون أن يخجل من الإعلان أن فرنسا ستكمل جهودها في إطار «التحالف الدولي» في العراق وسورية كما ستحارب الإرهاب على أراضيها، وفق زعمه.

وأعلن لودريان عن تخصيص فرنسا مبلغ ١٥ مليون يورو إضافية مع حلول نهاية هذا العام من أجل مساعدة المدنيين في المناطق التي وصفها بـ«المحررة».

وختم قائلا: «سأكمل العمل على هذه المواضيع من خلال الحوار مع البلاد التي تشكل حلا للأزمة في سورية».

دمار هائل أصاب مدينة الرقة نتيجة قصف طيران «التحالف الدولي» بحجة القضاء على تنظيم داعش (أ ف ب – أرشيف)

قولاً واحداً

«زوبعة» أميركا والفضيحة الأخلاقية

رفعت البدوي

تواجه الولايات المتحدة الأميركية أزمة معقّدة في التعامل مع قضية قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في اسطنبول.

تريد إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب القفز فوق ما حصل حمايةً لحليفتها الإدارة السعودية الجديدة، وأيضاً حماية لحسابات هذه الإدارة مع السعوديين، في ظل الابتزاز الذي مارسه الرئيس الأميركي مع المملكة.

والواقع أن أميركا، والغرب عموماً، أمام ما يمكن وصفه بأنه «أزمة أخلاقية». فالولايات المتحدة التي شنّت الحروب في العالم، تحت شعارات الحرية والديمقراطية وسيادة القانون، تجد نفسها مع حلفائها اليوم في موقف حرج جداً. وقد ظهر هذا الارتباك الشديد في مواقف ترامب الذي ظهر متلعثماً يتخذ موقفاً في الصباح ثم ينقلب عليه بعد ساعات، وذلك تحت ضغط الرأي العام الأميركي الذي لطالما كذب عليه رؤساؤه لتبرير حروب أميركا في العالم.

الموقف نفسه يضع الدول الغربية، وأوروبا على وجه الخصوص، في موقف محرج، في ظل سؤال يربك هذه الدول: كيف يمكن القفز فوق عملية القتل التي نفذها النظام السعودي لحماية مصالح الدول؟

لم تنجح كل مساحيق التجميل في تغيير قناعة الرأي العام العالمي، وباتت الدول الحليفة للسعودية كافة أمام الحقيقة الصادمة التي لا يمكن القفز فوق تداعياتها، على الرغم من كل المحاولات التي جرت لتمييع القضية وتبريدها بفعل عامل الوقت. صار الجميع محكوماً بالتعامل مع قضية زلزلت الشعارات الطنانة التي ترفعها هذه الدول، وخاضت حروباً ودمّرت بلاداً من أجل تحقيقها.

ذهبت أميركا وحلفاؤها، إلى أفغانستان والعراق.. ودمّرت البلدين تحت شعار «محاربة الإرهاب وإقامة دولة القانون».

واخترعت هذه الدول ما يسمى «الربيع العربي» الذي كان عبارة عن فوضى واقتتال تحت شعار «نشر الديمقراطية»، ثم جاؤوا إلى سورية بمؤامرة كبرى استقدموا لها المقاتلين من كل أنحاء العالم، ومولوهم من بعض دول النفط العربي بعشرات المليارات من الدولارات، تحت شعار «إسقاط النظام» وأغروا ضعاف النفوس لتدمير سورية بحجة أنهم يريدون «إقامة نظام ديمقراطي» فيها.

كل ذلك كان بعض الغرب يصدقه، لأنهم لا يعرفون تاريخ سورية والمنطقة، لكنهم اليوم اصطدموا بالحقيقة التي كشفت حقيقة شعاراتهم وكذبهم على شعوبهم، تقف هذه الدول اليوم مربكة في التعامل مع قضية تتناقض مع تلك الشعارات والحروب التي افتعلوها.

في الواقع، نحن كنا نعرف ماهية هذه الشعارات وخلفياتها، نعرف أن ما حصل كان هدفه تدمير العالم العربي خدمة لإسرائيل، ولو قبلت سورية بالشروط الأميركية للسلام مع العدو الإسرائيلي، لما حصل فيها ما حصل.

في الغرب يسألون اليوم: هل سورية دولة ديكتاتورية والسعودية دولة ديمقراطية؟ وهذا السؤال بحد ذاته يكشف الخديعة التي تعرّضت لها الشعوب الغربية حول حقيقة الدولة السورية.

إذاً، يبدو أن الارتباك الأميركي في قضية خاشقجي سيستمر إلى أن يعثر الأميركيون على «عنوان مثير» يساعدهم على تجاوز هذه القضية وتداعياتها، وقد باشرت خطة فعلية في هذا الاتجاه تقوم على إستراتيجية الهجوم.

في هذا السياق تأتي الزوبعة التي أثيرت عمداً عن توجه ترامب للانسحاب من معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى مع روسيا، على الأرجح لن يقدم ترامب على هذه الخطوة، لأنها في الأساس تكتيك هجومي يريد استثماره في الانتخابات النصفية في ٦ تشرين الثاني المقبل، وكذلك للتغطية على الإرباك في التعامل مع قضية خاشقجي.

لكن ترامب أثار أيضاً زوبعة جديدة عندما اتخذت إدارته بالأمس قراراً بتصنيف «حزب الله» «منظمة إجرامية دولية»! طبعاً لن يغير هذا القرار شيئاً بالنسبة إلى «حزب الله»، ولا يبدو أن مفاعيله ستكون جديدة على الحزب، وخصوصاً أن الولايات المتحدة كانت اتخذت في العام ١٩٩٧ قراراً بتصنيف حزب الله «منظمة إرهابية أجنبية»، ولذلك فإن القرار الجديد لا يضيف جديداً، سوى أنه يحاول إثارة الغبار الكثيف قبيل الانتخابات الأميركية النصفية، وكذلك حول قضية «الأزمة الأخلاقية» التي تحرج إدارة ترامب في التعامل مع قضية خاشقجي.

لكن هذا الغبار يكشف في الوقت ذاته مدى مصداقية الولايات المتحدة الأميركية في طرح شعاراتها السياسية، وخوضها الحروب في كل العالم، كما أن قرار «تصنيف حزب الله» في هذا التوقيت لا يمكن أن يمرّ من دون أن يثير التشكيك لدى الرأي العام الأميركي والعالمي بحقيقة القرارات الأميركية وخلفياتها.

اتخذت الولايات المتحدة قرارات بتصنيف «حزب الله» والعديد من حركات التحرّر كمنظمات إرهابية، لأن أميركا ضد تحرر الشعوب، وتريد ممارسة الهيمنة و«السلبطة» على العالم، لكن قرارات أميركا لم تحبط عزيمة حركات التحرر التي أثبتت أنها أقوى من الجبروت الأميركي وقادرة على تحقيق الانتصارات.

ليست الولايات المتحدة الأميركية «وليّ أمر العالم»، وقراراتها و«تصنيفاتها» ليست إلا مفرقعات صوتية، ولن تغير من حقيقة نضال «حزب الله» وكل حركات التحرر في العالم.

وزير خارجية أميركا الأسبق ريكس تيلرسون وفي لقاء سابق مع طاقم الخارجية الأميركية وسفراء أميركا، قال: صحيح أن قيمنا قائمة على الحرية والديمقراطية والإنسانية، ولكنها ليست مرتكزاً أساسياً في سياستنا، وأضاف: إن السياسات تتغير أما القيم فلا تتغير ولكن إذا كان تنفيذ سياستنا يتطلب شرطاً لتنفيذ قيمنا ربما لا نستطيع أن ننجز أهداف أمننا القومي أو مصالحنا الأمنية. أضاف تيلرسون: هذه القيم توصلنا إليها عبر تاريخنا الطويل، فإذا أردنا إنجاز مصالح أمننا القومي ومصالحنا الاقتصادية من المهم جداً إدراك الفرق بين السياسة والقيم ولذلك فإنه علينا تأمين مصالح أمننا القومي ومصالحنا الاقتصادية في كل بلد ويجب أن ندرس كيفية تأمين سبل النجاح في تحقيق ذلك أولاً أما قيمنا فيجب وضعها في مكان آخر.

إن محاولات أميركا التستر على جرائم موصوفة ارتكبها حلفاء لها خوفاً من خسارة مليارات الدولارات من صفقات الأسلحة المبرمة بينها وبين حلفائها مرتكبي الجرائم لهو دليل واضح على سقوط وهم القيم والمبادئ والديمقراطية الأميركية وهذا ما يثبت أن كل التشدق الأميركي بتلك القيم ما هو إلا زوبعة أميركية تكشف عن فضيحة سقوط أميركا في امتحان المبادئ والقيم والأخلاق.